

الوساطة بين تسوية النزاعات
وبناء السلام في السياق الفلسطيني
إعادة تأطير قانوني-سياساتي في بيئة متأثرة بالنزاع

**A Policy Analysis of Mediation
in Fragile and Conflict-Affected
Contexts**

إعداد وتقديم
د. محمد عودة

الملخص التنفيذي

يرجى إضافة فقرة واضحة في الملخص التنفيذي تقول إن المشكلة ليست غياب الوساطة، بل غياب إطار متكامل يربط بين الوساطة القانونية والوساطة المجتمعية، ثم تلخيص 3-4 توصيات أساسية بصورة مباشرة

تعالج هذه الورقة محدودية فعالية الوساطة في السياق الفلسطيني، رغم انتشارها الواسع كممارسة قانونية ومجتمعية ذلك في ظل غياب إطار سياساتي ومؤسسي متكامل لربط بين المسارات الرسمية وغير الرسمية ويستجيب لطبيعة النزاعات المركبة. وتنطلق من طرح رئيسي مفاده أن المشكلة لا تكمن في غياب الوساطة، بل في حصرها ضمن نماذج قانونية وإجرائية لا تعكس طبيعة النزاعات المركبة التي تتسم بها البيئة الفلسطينية. ولا تستجيب لواقع يتسم بالتوتر الممتد والقيود البنيوية.

تُظهر التحليلات أن الوساطة تُمارس ضمن مسارين متوازيين: وساطة قانونية منظمة تركز على تسوية النزاعات الفردية، ووساطة مجتمعية غير رسمية تستند إلى الشرعية الاجتماعية والعلاقات المحلية. وتشير الأدلة المستندة إلى مراجعة الأدبيات والمقابلات النوعية شبه المهيكلة إلى أن حضور الوساطة المجتمعية في الممارسة يفوق حضورها ضمن الأطر القانونية المنظمة. إلا أن غياب التكامل بين هذين المسارين يؤدي إلى ممارسات مجزأة، ويحد من قدرة الوساطة على التعامل مع النزاعات الممتدة والمعقدة

يرجى إما إضافة مرجع/دليل يثبت انتشار الوساطة القانونية في التطبيق، أو تعديل العبارة لتصبح أكثر دقة، مثل: "رغم انتشار الوساطة كممارسة مجتمعية، ووجود إطار قانوني ينظمها في بعض النزاعات المدنية..."

كما تبين الورقة أن النماذج التقليدية للوساطة تفقد جزءاً كبيراً من فعاليتها عند تطبيقها في سياقات تتسم بالحرب والتوتر، حيث تتحول الوساطة في كثير من الحالات من أداة لتسوية النزاعات إلى آلية لإدارة التوترات ومنع التصعيد. وفي هذا الإطار، يبرز دور "الوسيط الداخلي" كفاعل أساسي، يستمد فعالتيه من الانتماء الاجتماعي والمعرفة بالسياق، وقد خلصت الورقة إلى تعريفه كفاعل يعمل من داخل شبكات العلاقات المحلية ويعتمد على الوصول والثقة أكثر من الحياد المؤسسي، رغم ما يطرحه ذلك من تحديات تتعلق بالحياد والتنظيم

وتكشف الورقة عن فجوات بنيوية تحد من فعالية الوساطة، تشمل فجوات مفاهيمية وقانونية ومؤسسية وتنظيمية، تعكس غياب إطار متكامل يربط بين أبعاد الوساطة المختلفة، ويؤثر بشكل مباشر على العدالة، والثقة، والوصول إلى الوساطة، وجودة الممارسة.

وعليه، تُقدم الورقة مجموعة من التدخلات السياساتية العملية التي تركز على إعادة تأطير الوساطة ضمن مقاربة أكثر تكاملاً، من خلال توسيع الإطار القانوني، وتنظيم الوساطة المجتمعية دون إضعافها، واعتماد سياسة وطنية واضحة، وتعزيز التكامل بين الجهات

بيانات التواصل:

البريد الإلكتروني: owdaa.m@gmail.com | رقم الهاتف: +972595826798

ما زالت الورقة بحاجة إلى جولة تحريرية نهائية قبل اعتمادها. تم إدخال تحسينات، لكن العديد من التعليقات الجوهرية لم تعالج بالكامل، خصوصاً ما يتعلق بالمنهجية، توثيق المقابلات، تعميق التوصيات، تحليل المخاطر، مؤشرات النجاح، وتنظيف النص من الجمل المكسورة أو الملاحظات التحريرية الداخلية. يرجى مراجعة التعليقات المتبقية ومعالجتها بصورة منهجية، ثم تقديم نسخة نظيفة بعد قبول/رفض التغييرات المتوقعة وحل جميع التعليقات. ما زالت الورقة بحاجة لتعديلات جوهرية

مقدمة إلى: مؤسسة ACT لحل النزاعات

تاريخ التقديم: المسودة الأولى: 1 أبريل / نيسان 2026

الرسمية وغير الرسمية. مع التركيز على تدخلات قابلة للتنفيذ على المدى القصير والمتوسط قبل الإصلاحات التشريعية الأوسع.

وتخلص الورقة إلى أن فعالية الوساطة في السياق الفلسطيني لا تتوقف على توسيع استخدامها، بل على إعادة بنائها ضمن إطار أكثر تكاملاً، بوصفها أداة سياسية لإدارة النزاع وليست مجرد إجراء قانوني، قادر على التعامل مع الواقع كما هو. وليس كما تفترضه النماذج التقليدية

إعادة صياغة للمقدمة بعد عمل التعديلات في الورقة ككل لتصبح:

تعالج هذه الورقة فجوة سياسية مركزية في السياق الفلسطيني تتمثل في عدم وجود إطار متكامل ينظم الوساطة ويربط بين ممارساتها القانونية والمجتمعية، رغم انتشارها الواسع كممارسة فعلية على الأرض . وتكتسب هذه الفجوة أهمية خاصة في ظل سياق يتسم بالنزاعات الممتدة، والقيود المرتبطة بالاحتلال، والانقسام المؤسسي، مما يحد من فعالية أدوات إدارة النزاع التقليدية

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن الوساطة ليست غائبة، بل موجودة بقوة كممارسة مجتمعية، لكنها محدودة التأثير كممارسة قانونية ومؤسسية، وهو ما يؤدي إلى فصل بين مسارين رئيسيين: وساطة قانونية منظمة تركز على تسوية النزاعات الفردية، ووساطة مجتمعية غير رسمية تعمل ضمن شبكات الثقة والعلاقات المحلية، دون إطار تنظيمي واضح يضمن التكامل بينهما

وتستند هذه الفرضية إلى مراجعة الأدبيات الدولية ذات الصلة، وتحليل الإطار القانوني الفلسطيني، إضافة إلى مقابلات نوعية مع ممارسين وفاعلين في مجال الوساطة وبناء السلام، والتي أظهرت وجود تباين واضح بين ما ينظمه القانون وما يُمارس فعلياً. كما تشير الأدلة المتاحة إلى أن الإطار القانوني الحالي يركز بشكل أساسي على الوساطة المرتبطة بالمحاكم والنزاعات المدنية، دون استيعاب كافٍ للوساطة المجتمعية أو النزاعات المركبة

تُظهر نتائج التحليل أن هذا الانفصال يؤدي إلى:

- ◀ تفاوت في جودة الوساطة بين المسارات المختلفة
- ◀ ضعف الثقة في الأطر الرسمية
- ◀ محدودة قدرة الوساطة على التعامل مع النزاعات الممتدة والمعقدة

كما تبين الورقة أن تأثير الحرب والتوتر الممتد لا يقلص فقط فعالية الوساطة، بل يعيد تعريف دورها، حيث تتحول في كثير من الحالات من أداة لحل النزاعات إلى آلية لإدارة التوترات ومنع التصعيد

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "الوسيط الداخلي" (Insider Mediator) بوصفه فاعلاً مركزياً في الممارسة الفعلية، حيث يستمد فعاليته من الانتماء الاجتماعي والمعرفة بالسياق. وقد خلصت الورقة إلى تعريف عملي لهذا الدور باعتباره وسيطاً يعمل من داخل شبكات

العلاقات المحلية، ويعتمد على الثقة والوصول أكثر من الحياد المؤسسي، مع ما يرافق ذلك من تحديات تتعلق بالتمثيل والمساءلة

بناءً على ذلك، تحدد الورقة الفجوة المركزية بأنها: غياب إطار سياسي ومؤسسي يربط بين الوساطة القانونية والمجتمعية، ويعيد تأطيرها كأداة لإدارة النزاعات المركبة في السياق الفلسطيني

وعليه، تقترح الورقة مجموعة من البدائل السياسية العملية، من أبرزها:

- ◀ توسيع الإطار القانوني تدريجياً ليشمل الوساطة المجتمعية
- ◀ بناء آليات ربط مرنة بين المحاكم والفاعلين المحليين
- ◀ تنظيم الوساطة المجتمعية من خلال أدوات خفيفة (مدونات سلوك، تدريب، إحالة)
- ◀ تمكين الوسطاء الداخليين مع توفير حد أدنى من الحماية المهنية
- ◀ اعتماد سياسة وطنية تنسق بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين

وتخلص الورقة إلى أن تطوير الوساطة في فلسطين لا يتطلب توسيع استخدامها، بل إعادة تأطيرها ضمن مقاربة تكاملية متعددة المستويات، قادرة على التعامل مع الواقع كما هو، وليس كما تفترضه النماذج القانونية التقليدية

تم تحسين التجذير الفلسطيني، لكنه لا يزال بحاجة إلى فقرة أكثر مباشرة حول خصوصية الحالة الفلسطينية. يرجى توضيح كيف تؤثر بنية الاحتلال، والانقسام المؤسسي، وتعدد المرجعيات القانونية والاجتماعية، وتفاوت الثقة بالمؤسسات، على الوساطة وإدارة النزاعات. المطلوب هنا ليس وصفاً عاماً للسياق، بل ربط مباشر بين هذا السياق وحدود الوساطة القانونية والمجتمعية. يرجى توضيح أثر هذه العوامل على: الوصول إلى العدالة، الحركة والوصول، الثقة بالمؤسسات، إمكانية تنفيذ التسويات، ودور الفاعلين غير الرسميين

تشهد البيئة الفلسطينية تعقيداً متزايداً في طبيعة النزاعات، نتيجة تداخل الأبعاد السياسية والاجتماعية والمؤسسية، واستمرار حالات عدم الاستقرار، وتكرار الأزمات المرتبطة بسياسات الهشاشة والحرب¹. ولا يمكن فهم هذه التعقيدات بمعزل عن السياق البنيوي الذي تتشكل فيه، حيث تؤثر القيود المرتبطة بالاحتلال بشكل مباشر على الحركة والوصول، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وبناء الثقة بين الأطراف، كما يسهم الانقسام المؤسسي في تعدد المرجعيات القانونية والسياساتية، مما يعيد تشكيل طبيعة النزاعات وآليات إدارتها بصورة مستمرة. وفي هذا السياق، برزت الوساطة كأداة مستخدمة على نطاق واسع، سواء ضمن الأطر القانونية الرسمية أو من خلال الممارسات المجتمعية غير الرسمية، في محاولة لإدارة النزاعات والحد من تصاعدها

ولا تنفصل هذه التعقيدات عن خصوصية الحالة الفلسطينية، حيث يتداخل أثر الاحتلال، والانقسام المؤسسي، وتعدد المرجعيات القانونية والاجتماعية، وتفاوت الثقة بالمؤسسات الرسمية، بما يعيد تشكيل طبيعة النزاعات وآليات إدارتها بصورة مستمرة. وفي ظل هذا الواقع، لا تُمارس الوساطة ضمن بيئة مستقرة أو ضمن إطار مؤسسي موحد، بل ضمن منظومة متداخلة من الشرعيات القانونية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على دورها ونتائجها.

إلا أن هذا الاستخدام، رغم انتشاره، يظل في معظمه محصوراً في إطار إجرائي يركز على تسوية النزاعات الفردية، دون أن يتطور إلى دور أوسع في إدارة التوترات المجتمعية أو الإسهام في بناء السلام. ويعكس ذلك فجوة بنيوية بين الممارسة الفعلية للوساطة من جهة، والإطار القانوني والسياساتي الناظم لها من جهة أخرى، خاصة في سياق تتسم فيه النزاعات بالامتداد والتعقيد وارتباطها بظروف الحرب². وتُعد هذه الفجوة مسألة سياسية بامتياز، إذ تعكس غياب رؤية وطنية متكاملة تحدد موقع الوساطة ضمن منظومة إدارة النزاعات، وترتبط بين المسارات الرسمية وغير الرسمية، بدلاً من بقائها كممارسة مجزأة محدودة التأثير.

1. OECD, States of Fragility 2022: Resilience in a Fragile World, 2022
https://www.oecd.org/dac/states-of-fragility/

2. World Bank, Fragility, Conflict and Violence Strategy, 2020
https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن التحدي في السياق الفلسطيني لا يكمن في غياب الوساطة، بل في محدودية تأطيرها ضمن نموذج قانوني وإجرائي لا يعكس طبيعة النزاعات القائمة. كما تفترض أن استمرار هذا التأطير يحد من قدرة الوساطة على التعامل مع النزاعات المركبة، ويقصرها على أدوار جزئية لا تستجيب لتعقيد الواقع الفلسطيني. وعليه، فإن فهم دور الوساطة يتطلب الانتقال من النظر إليها كأداة لتسوية النزاعات، إلى تحليل موقعها كآلية محتملة لإدارة التوترات ضمن سياقات معقدة وغير مستقرة

في هذا الإطار، تسعى الورقة إلى تحليل موقع الوساطة بين تسوية النزاعات وبناء السلام، من خلال تفكيك العلاقة بين الوساطة القانونية ووساطة السلام، وفحص حدود الإطار القانوني القائم، وتحليل الممارسات المجتمعية، واستكشاف دور الوساطة في سياقات النزاع الممتد والحرب. وتستهدف هذه الورقة بشكل أساسي صانعي السياسات، والمؤسسات الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والممارسين في مجال الوساطة، بهدف تقديم مدخل عملي لإعادة تأطير هذا المجال ضمن مقاربة أكثر تكاملاً.

تعتمد الورقة على مقاربة تحليلية تجمع بين البعد القانوني والسياساتي والسياسي، وتستند إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، إلى جانب مقابلات نوعية مع فاعلين في مجال الوساطة والعمل المجتمعي، بهدف تقديم قراءة واقعية ومتكاملة لدور الوساطة في السياق الفلسطيني. وقد استُخدمت هذه المقابلات بصورة تحليلية غير منسوبة، لدعم الاستنتاجات وربطها بالممارسة الفعلية، دون السعي إلى تمثيل إحصائي شامل.

وتخلص الورقة إلى أن تطوير الوساطة لا يتطلب توسيع استخدامها فحسب، بل إعادة تأطيرها ضمن إطار سياساتي أوسع يربط بين القانون والمجتمع، ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة النزاعات المركبة، ويتيح للوساطة أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في إدارة التوترات وبناء السلام في سياقات تتسم بعدم الاستقرار. وتنبع أهمية هذا الطرح من الحاجة الملحة إلى تطوير أدوات عملية لإدارة النزاعات في السياق الفلسطيني، في ظل محدودية الأطر الحالية وتعقيد البيئة السياسية والمؤسسية.

2. الإطار المفاهيمي للوساطة

لا يُستخدم الإطار المفاهيمي في هذه الورقة بوصفه عرضاً نظرياً لأنماط الوساطة، بل كأداة تحليلية لفهم الفجوة بين النماذج السائدة للوساطة وطبيعة النزاعات في السياق الفلسطيني. ويستند هذا التوظيف إلى مراجعة الأدبيات ذات الصلة، إلى جانب تحليل المقابلات النوعية التي أظهرت تبايناً بين الأطر النظرية والممارسة الفعلية. وعليه، فإن أهمية هذا القسم لا تكمن في تصنيف هذه النماذج، بل في توظيفها لتفسير حدود الوساطة الحالية وإمكانات إعادة تأطيرها

1.2. الوساطة: بين التسوية وإدارة النزاعات

تُعرّف الوساطة تقليدياً كعملية طوعية يقوم فيها طرف ثالث محايد بتيسير الحوار بين أطراف النزاع بهدف الوصول إلى تفاهم أو اتفاق، دون فرض حلول ملزمة³. ويستند هذا التعريف إلى مبادئ أساسية، أبرزها الطوعية، والحياد، والسرية، وملكية الأطراف للعملية إلا أن هذا التعريف يعكس تصوراً معيارياً للوساطة، يفترض وجود نزاع قابل للحل ضمن إطار تفاوضي محدود. في المقابل، تُظهر الأدبيات والتجارب في السياقات الهشة أن الوساطة لا تقتصر على تسوية النزاعات، بل تؤدي في كثير من الحالات دوراً في إدارة التوترات المستمرة. وعليه، تعتمد هذه الورقة الوساطة بوصفها أداة مزدوجة الوظيفة: للتسوية في بعض الحالات، ولإدارة التوترات في حالات أخرى، وهو تمييز أساسي لفهم محدودة تطبيق النماذج القانونية في السياق الفلسطيني

2.2. أنماط الوساطة كنقطة تحول تحليلية

تُميز الأدبيات بين ثلاثة أنماط رئيسية للوساطة: التيسيرية، والتقييمية، والتحويلية، غير أن أهمية هذا التمييز في هذه الورقة لا تكمن في عرض هذه الأنماط، بل في استخدامها كمدخل تحليلي لفهم الانتقال بين مسارين: الوساطة القانونية من جهة، ووساطة بناء السلام من جهة أخرى.

فالوساطة التيسيرية (Facilitative Mediation) تقوم على تمكين الأطراف من إدارة الحوار والوصول إلى حلول بأنفسهم، حيث يقتصر دور الوسيط على تيسير العملية دون التدخل في مضمون الحلول. ويُعد هذا النموذج الأكثر ارتباطاً بالممارسات المهنية التي تعطي أولوية لاستقلالية الأطراف

ويُظهر هذا التمييز أن النماذج ليست بدائل منفصلة، بل تعكس أدواراً مختلفة للوساطة، تتراوح بين حل النزاع وإدارة العلاقات، وهو ما يجعلها نقطة تحول أساسية في تحليل الفجوة بين الوساطة القانونية والممارسة المجتمعية كما تشير نتائج المقابلات النوعية إلى أن الممارسة الفعلية في السياق الفلسطيني تميل إلى المزج بين هذه الأنماط، تبعاً لطبيعة النزاع والسياق، وليس وفق نموذج ثابت

3.2. من التسوية إلى إدارة التوترات: الغرض التحليلي

الغرض التحليلي من هذا القسم يحتاج إلى توضيح. يرجى بيان أن الانتقال من "التسوية" إلى "إدارة التوترات" ليس مجرد تمييز لغوي، بل هو قلب الحجة في الورقة: في السياق

الفلسطيني، لا تكون الوساطة دائماً قادرة على إنتاج حل نهائي، لكنها قد تكون قادرة على منع التصعيد، الحفاظ على قنوات التواصل، وبناء حد أدنى من الثقة

يعكس التمييز بين هذه النماذج تحولاً أوسع في فهم الوساطة، من أداة موجهة نحو تسوية النزاعات، إلى آلية تسعى إلى إدارة التوترات ضمن سياقات ممتدة. ويكمن الغرض من هذا التحليل في تفسير محدودية الوساطة القانونية عند تطبيقها في نزاعات مركبة، حيث لا يكون الوصول إلى اتفاق كافياً لمعالجة جذور التوتر.

فالوساطة المتمحورة حول التسوية تفترض وجود نزاع محدد يمكن إنشاؤه من خلال اتفاق، بينما تتعامل المقاربات المرتبطة ببناء السلام مع النزاع بوصفه جزءاً من ديناميكيات مستمرة تتطلب إدارة طويلة الأمد. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في السياقات الهشة، حيث تكون النزاعات متعددة المستويات ومتشابكة، ولا يمكن اختزالها في خلاصات ثنائية⁴. وبالتالي، يفسر هذا التحول المفاهيمي الفجوة بين الإطار القانوني الذي يركز على التسوية، والممارسات المجتمعية التي تتعامل مع النزاع كحالة مستمرة.

4.2. دلالات الإطار المفاهيمي في السياق الفلسطيني

في السياق الفلسطيني، لا يكمن التحدي في غياب نماذج الوساطة، بل في محدودية تطبيقها بشكل منفصل. وتستند هذه القراءة إلى كل من الأدبيات المتخصصة ونتائج المقابلات النوعية، التي أظهرت تبايناً واضحاً بين ما ينظمه الإطار القانوني وما يُمارس فعلياً على المستوى المجتمعي.

فبينما يميل الإطار القانوني إلى تبني نماذج قريبة من الوساطة التقييمية أو الإجرائية، تظهر في الواقع ممارسات مجتمعية أقرب إلى الوساطة التيسيرية أو التحويلية

ويعكس هذا التباين فجوة بين التنظيم القانوني والممارسة الفعلية، كما يكشف عن محدودية الاعتماد على نموذج واحد في سياق يتسم بتعقيد النزاعات وتداخل أبعادها وعليه، فإن أهمية هذا الإطار المفاهيمي لا تكمن في تصنيف أنماط الوساطة، بل في إبراز الحاجة إلى مقاربات هجينة تتجاوز هذا التصنيف التقليدي، وتسمح بتكييف أدوار الوساطة وفقاً لطبيعة النزاع

4. OECD, States of Fragility 2022, OECD Publishing, 2022
<https://www.oecd.org/dac/states-of-fragility/>

3. United Nations, Guidance for Effective Mediation, 2012
<https://peacemaker.un.org/guidance-effective-mediation>

3. الوساطة في السياق الفلسطيني: بين تعدد الشرعيات وحدود التنظيم

لا يمكن فهم الوساطة في السياق الفلسطيني كنموذج مؤسسي واحد، بل كمجال متنازع عليه بين أنماط مختلفة من الشرعية، تتقاطع فيه الأعراف الاجتماعية مع الأطر القانونية والاعتبارات السياسية. ولا تُعد هذه الشرعيات متساوية أو ثابتة، بل تتشكل عملياً وفقاً للسياق، ونوع النزاع، والفاعلين المشاركين فيه، حيث قد تكون الشرعية القانونية في بعض الحالات، واجتماعية في حالات أخرى، أو مركبة تجمع بينهما. وفي هذا السياق، لا تُمارس الوساطة كآلية موحدة، بل كمجموعة من الممارسات المتوازية التي تعكس اختلاف مصادر السلطة، وتباين وظائفها، وحدود تأثيرها

1.3. الوساطة كممارسة مجتمعية : بين القبول الاجتماعي وعلاقات القوة

تُمارس الوساطة في المجتمع الفلسطيني بوصفها ممارسة متجذرة، لا تستمد مشروعيتها من القانون، بل من موقع الوسيط داخل الشبكات الاجتماعية، وقدرته على التأثير ضمنها. وتُمنح هذه الشرعية عادة من خلال القبول المجتمعي، أو المكانة العائلية، أو الدور التقليدي داخل المجتمع، كما هو الحال لدى الوجهاء أو ما يُعرف برجال الإصلاح

وفي هذا السياق، يطرح دور رجال الإصلاح تساؤلاً مهماً: هل يمكن اعتبارهم وسطاء بالمعنى المهني؟ إذ يظهر من خلال الممارسة أنهم يؤدون وظائف وسيطة، إلا أن عملهم لا يستند إلى معايير مهنية واضحة، بل إلى توازنات اجتماعية، وقدرتهم على التأثير والإقناع، وأحياناً الضغط. وعليه، يمكن اعتبارهم فاعلين وسطيين (**quasi-mediators**)، يعملون ضمن منطق اجتماعي أكثر منه قانوني، وهو ما يمنحهم فاعلية في بعض الحالات، ويطرح إشكاليات تتعلق بالعدالة والتمثيل في حالات أخرى

هذا القسم يحتاج إلى تحديد أوضح للفاعلين الرئيسيين في مجال الوساطة في السياق الفلسطيني. يرجى إضافة فقرة أو جدول يوضح أدوار المحاكم، الوسطاء القانونيين، الوجهاء، رجال الإصلاح، لجان الإصلاح، البلديات، الجامعات، مؤسسات المجتمع المدني، والوسطاء الداخليين. كما يجب توضيح مصدر شرعية كل فاعل: قانونية، اجتماعية، سياسية، مؤسسية، أو مركبة. يرجى إضافة جدول مختصر يتضمن: الفاعل، مصدر الشرعية، الدور في الوساطة، وحدود أو مخاطر هذا الدور

ولا تقتصر هذه الممارسات على حل النزاعات، بل تؤدي دوراً في إدارة التوترات والحفاظ على التماسك الاجتماعي، ضمن توازنات تحددها البنية الاجتماعية وعلاقات القوة. إلا أن هذا الدور، رغم أهميته، لا يخلو من إشكاليات، إذ قد يعكس أحياناً اختلالات في التمثيل أو التأثير، بما يطرح تساؤلات حول العدالة داخل العملية الوسيطة

يرجى توضيح المقصود بالوساطة المجتمعية بصورة أكثر تحديداً. هل تشمل رجال الإصلاح والوجهاء ولجان الإصلاح؟ وهل يمكن وصف هذه الممارسات جميعها بأنها "وساطة" بالمعنى المهني، أم أنها تجمع بين الوساطة، الصلح، التحكيم العرفي، والضغط الاجتماعي؟ هذا التمييز مهم حتى لا تستخدم الورقة مصطلح الوساطة بصورة فضفاضة

2.3. الوساطة القانونية مقابل الوساطة المجتمعية: تمايز في المنطق والوظيفة

يرجى إضافة تعريف واضح ومختصر للوساطة القانونية والوساطة المجتمعية قبل المقارنة بينهما. يحتاج القارئ إلى معرفة الفرق بينهما من حيث المرجعية، الجهة المنظمة، طبيعة النزاعات، آليات التنفيذ، ومصدر الشرعية

لأغراض هذه الورقة، تُفهم الوساطة القانونية بوصفها الوساطة التي تجري ضمن إطار قانوني أو قضائي منظم، وترتبط غالباً بالنزاعات المدنية وبإجراءات الإحالة أو الاعتماد أو التوثيق الرسمي. أما الوساطة المجتمعية فتُفهم بوصفها ممارسة غير رسمية تستند إلى القبول الاجتماعي، والعلاقات المحلية، ومكانة الوسيط داخل المجتمع، وقد تمارسها شخصيات مثل الوجهاء، ورجال الإصلاح، والفاعلين المحليين

بالتوازي مع هذه الممارسات، شهدت فلسطين تطوير إطار قانوني للوساطة يهدف إلى تنظيمها ضمن النظام القضائي. ويمكن التمييز هنا بين مسارين رئيسيين: الوساطة القانونية، التي تعمل ضمن إطار مؤسسي منظم وتستمد شرعيتها من القانون، والوساطة المجتمعية، التي تعمل خارج هذا الإطار وتستمد شرعيتها من القبول الاجتماعي. إلا أن العلاقة بين الوساطة القانونية والمجتمعية لا تقوم على التكامل، بل على التوازي والانفصال في كثير من الأحيان

وقد أدى هذا التوازي في بعض الحالات إلى ازدواجية في المرجعيات، بحيث يلجأ الأفراد إلى المسار الأكثر سرعة أو نفوذاً، وليس بالضرورة المسار الأكثر عدالة أو استدامة

فالوساطة القانونية تستمد شرعيتها من القانون، لكنها تبقى محدودة التأثير خارج نطاق النزاعات الفردية. في المقابل، تستمد الوساطة المجتمعية شرعيتها من القبول الاجتماعي، لكنها تفتقر إلى الحماية والتنظيم المؤسسي

وقد عبّر أحد الفاعلين عن هذا التباين بقوله: «في بعض الحالات، الناس يثقون بالوسيط المجتمعي أكثر من المحكمة... لكن هذا لا يعني أن العملية دائماً عادلة»⁵

ويعكس هذا الواقع غياب إطار يربط بين هذين المسارين، ويحول دون تحويل هذا التنوع إلى مصدر قوة، ليصبح بدلاً من ذلك مصدراً للتفاوت وعدم الاتساق

فاعل مجتمعي، الضفة الغربية، 2026 - KII 5.

3.3. الفاعلون في الوساطة: تعدد الأدوار واختلاف المواقع

تتوزع ممارسات الوساطة في السياق الفلسطيني بين مجموعة من الفاعلين، يختلفون في مصادر شرعيتهم وأدوارهم، من أبرزهم: المحاكم والقضاة، الوسطاء القانونيون، الوجهاء ولجان الإصلاح، البلديات، الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني

ولا تعمل هذه الجهات ضمن إطار منسق، بل ضمن مسارات متوازية، حيث تتحدد أدوارها تبعاً للسياق. ففي الجامعات، تميل الوساطة إلى الطابع المؤسسي المنظم، بينما في المخيمات والقرى تعتمد بشكل أكبر على الشبكات الاجتماعية. أما في المدن، فتظهر أشكال هجينة تجمع بين الرسمي وغير الرسمي

ويعكس هذا التباين اختلاف البيئات الاجتماعية والسياسية، حيث لا تعمل الوساطة بنفس الطريقة في جميع السياقات، بل تتكيف مع طبيعة النزاع، ومستوى الثقة بالمؤسسات، وعلاقات القوة داخل المجتمع

4.3. الوساطة ضمن سياق سياسي مُقيّد

لا تعمل الوساطة في فلسطين ضمن فراغ اجتماعي أو قانوني، بل ضمن سياق سياسي يفرض حدوداً مباشرة على طبيعة النزاعات وإمكانات التعامل معها. ويرتبط ذلك بشكل خاص بالقيود المرتبطة بالاحتلال، التي تؤثر على حركة الأطراف، والوصول إلى العدالة، وبناء الثقة، إضافة إلى الانقسام المؤسسي الذي يحد من وجود إطار قانوني وسياساتي موحد.

وفي هذا السياق، لا يكون دور الوسيط تقنياً فقط، بل يتشكل أيضاً ضمن حدود المجال المتاح، والعلاقات مع الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وهو ما يفرض قيوداً غير معلنة على مسار العملية ونتائجها

كما أشار أحد الممارسين: «أحياناً المشكلة ليست في الأطراف... بل في السياق الذي لا يسمح بحل حقيقي»⁶

5.3. الذهنية المجتمعية كعامل محدد للوساطة

تعكس الممارسات السابقة ذهنية مركبة تجاه الوساطة، حيث تُنظر إليها من جهة كأداة فعالة وسريعة لتجنب التعقيدات القانونية، ومن جهة أخرى كعملية قد تتأثر بالعلاقات الاجتماعية أو تفتقر إلى الشفافية

ويشير هذا التباين إلى أن الوساطة لا تُقيّم فقط بناءً على نتائجها، بل أيضاً بناءً على تصورات تتعلق بالثقة والعدالة والحياد، وهو ما يجعل قبولها وفعاليتها مرتبطين بالسياق الاجتماعي بقدر ارتباطهما بمهارة الوسيط

6.3. دلالات السياق الفلسطيني على إعادة تأطير الوساطة

تشير هذه القراءة إلى أن الوساطة في السياق الفلسطيني لا تعاني من غياب، بل من تعدد غير منظم في ممارساتها. فهي حاضرة بقوة على المستوى المجتمعي، وموجودة ضمن إطار قانوني رسمي، لكنها تفتقر إلى التكامل بين هذين المستويين

وعليه، فإن التحدي لا يتمثل في تطوير نموذج جديد للوساطة، بل في إعادة تأطيرها بطريقة تربط بين مصادر الشرعية المختلفة، وتأخذ بعين الاعتبار طبيعة النزاعات المركبة، والسياق السياسي، والقيود العملية التي تحكم عملها

وبذلك، تصبح الوساطة في السياق الفلسطيني ليس فقط أداة لإدارة النزاعات، بل ساحة تكشف حدود القانون، وتأثير المجتمع، وضغط السياسة في آن واحد، وهو ما يستدعي مقاربات أكثر مرونة تتجاوز النماذج التقليدية

4. الإطار القانوني والسياساتي للوساطة في فلسطين

القسم القانوني تحسّن، لكنه يحتاج إلى اتصال أوثق بالنص القانوني نفسه. يرجى توضيح ما الذي ينظمه قرار بقانون رقم (32) لسنة 2021 تحديداً، وما الذي لا يشمل. نحتاج إلى تحليل أوضح للفجوة بين تنظيم الوساطة في النزاعات المدنية وبين واقع الوساطة المجتمعية والنزاعات المركبة. كما يجب توضيح من هي الجهات التي يفترض أن تقود التطوير السياساتي: وزارة العدل، مجلس القضاء الأعلى، البلديات، الجامعات، مؤسسات المجتمع المدني، أم إطار وطني مشترك

لا تكمن أهمية الإطار القانوني للوساطة في فلسطين فقط فيما ينظمه، بل أيضاً فيما يستبعده أو يعجز عن التعامل معه، وهو ما يشكل مدخلاً أساسياً لفهم حدود الوساطة الحالية وإمكانات تطويرها في سياق يتسم بتعقيد النزاعات وتداخل أبعادها القانونية والاجتماعية والسياسية، خاصة في ظل ظروف الهشاشة والحرب⁷. ومن هذا المنطلق، لا يتعامل هذا القسم مع القانون بوصفه نصاً تشريعياً فقط، بل بوصفه إطاراً يحدد موقع الوساطة داخل النظام العدلي، ويؤثر في علاقتها بالممارسات المجتمعية القائمة خارج هذا النظام

7. OECD, States of Fragility, 2022

6. ممارس وساطة، الضفة الغربية، 2026 - KII

1.4. الإطار القانوني الناظم للوساطة

شهدت فلسطين تطوراً مهماً في تنظيم الوساطة من خلال إصدار قرار بقانون رقم (32) لسنة 2021 بشأن الوساطة لتسوية النزاعات المدنية، والذي وفر إطاراً قانونياً رسمياً لتعزيز استخدام الوساطة ضمن النظام القضائي⁸، ويركز هذا الإطار على تنظيم إجراءات الوساطة المرتبطة بالمحاكم وتحديد دور الوسيط ضمن عملية شبه قضائية، بما يعزز كفاءة تسوية النزاعات المدنية ويخفف العبء عن القضاء، وهو ما يتماشى مع التوجهات الدولية في مجال العدالة البديلة⁹

وينظم هذا الإطار بصورة أساسية الوساطة في النزاعات المدنية، من حيث الإحالة، وإجراءات السير في الوساطة، ودور الوسيط، وعلاقة العملية الوسيطة بالمحكمة. وبذلك، فإنه يضع الوساطة داخل مسار عدلي رسمي، ويمنحها وظيفة واضحة تتمثل في تسوية نزاعات محددة قابلة للإحالة والمعالجة ضمن النظام القضائي.

ورغم أهمية هذا التطور التشريعي، ما تزال الحاجة قائمة إلى تقييم مستوى تفعيل القانون عملياً، ومدى استخدامه، والتحديات الإجرائية والمؤسسية التي حُدّت من أثره على نطاق واسع. فوجود الإطار القانوني لا يعني بالضرورة أن الوساطة أصبحت ممارسة مؤسسية واسعة التأثير، إذ يظل أثر القانون مرتبطاً بمدى تفعيله داخل المحاكم، وبمدى معرفة الأطراف به، وبقدرة المؤسسات العدلية على توفير وسطاء مؤهلين وآليات إحالة واضحة.

إلا أن هذا التنظيم يعكس تصوراً محدداً لدور الوساطة، يربطها بشكل وثيق بالإطار القضائي، ويقصرها على النزاعات ذات الطابع المدني والفردية، دون امتداد فعلي إلى النزاعات المجتمعية أو المركبة⁹. وهنا تظهر أولى حدود الإطار القانوني: فهو ينظم الوساطة بوصفها أداة لتسوية نزاع قانوني محدد، لكنه لا يتعامل معها بوصفها آلية أوسع لإدارة التوترات المجتمعية أو بناء الثقة أو منع التصعيد

2.4. ما الذي لا يشمل الإطار القانوني الحالي؟

رغم أن الإطار القانوني الفلسطيني يمثل خطوة متقدمة نحو مأسسة الوسائل البديلة لتسوية النزاعات، إلا أن بنيته تعكس تصوراً ضيقاً لدور الوساطة، يقتصر على كونها أداة إجرائية مرتبطة بالنظام القضائي، أكثر من كونها مدخلاً لإدارة النزاعات في سياقات معقدة¹⁰.

ولا يشمل الإطار القانوني الحالي بصورة واضحة ثلاثة مجالات أساسية. أولاً، لا يقدم تنظيمًا كافيًا للوساطة المجتمعية التي تُمارس خارج المحاكم، رغم حضورها الواسع في الواقع الفلسطيني. ثانياً، لا يعالج النزاعات المركبة التي تتجاوز العلاقة الثنائية بين طرفين، مثل

النزاعات داخل الجامعات، أو المخيمات، أو البيئات المحلية عالية التوتر. ثالثاً، لا يحدد علاقة واضحة بين الوساطة الرسمية والفاعلين غير الرسميين، مثل الوجهاء، ولجان الإصلاح، ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات المحلية.

يتجلى هذا القيد في اختزال الوساطة ضمن مسار شبه قضائي، مما يجعلها امتداداً لإجراءات التقاضي وليس بديلاً مرناً لها، ويحد من قدرتها على التدخل في النزاعات خارج النظام الرسمي¹¹. كما يظهر في غياب الاعتراف المنظم بالوساطة المجتمعية، رغم انتشارها الواسع في الواقع الفلسطيني¹².

وفي هذا السياق، أشار أحد الخبراء القانونيين إلى أن: «الوساطة موجودة في المجتمع أكثر من القانون... لكن القانون لا يراها»¹³

إضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني الحالي غير مصمم للتعامل مع النزاعات المركبة أو الممتدة، خاصة في البيئات المتأثرة بالحرب، حيث تتداخل الأبعاد القانونية والاجتماعية والسياسية بشكل يصعب فصله. ويترب على ذلك أن جزءاً كبيراً من ممارسات الوساطة الفعلية في فلسطين يبقى خارج التنظيم، لا لأنه غير موجود، بل لأنه لا يقع ضمن المجال الذي يتعامل معه القانون الحالي

3.4. الفجوة بين التنظيم القانوني والممارسة المجتمعية

في الواقع الفلسطيني، تتعايش منظومتان للوساطة: وساطة رسمية منظمة قانونياً، ووساطة مجتمعية غير رسمية، وغالباً ما تعملان دون إطار تكاملي واضح، مما يؤدي إلى ازدواجية في الممارسات وتفاوت في المعايير¹⁴.

يقع الانفصال بين هاتين المنظومتين في ثلاثة مستويات رئيسية. المستوى الأول هو مصدر الشرعية: فالوساطة القانونية تستمد شرعيتها من القانون والمحكمة، بينما تستمد الوساطة المجتمعية شرعيتها من القبول الاجتماعي والعلاقات المحلية. المستوى الثاني هو طبيعة الإجراء: فالوساطة القانونية تقوم على مسار منظم نسبياً، بينما تعتمد الوساطة المجتمعية على المرونة والتقدير الشخصي وشبكات الثقة. أما المستوى الثالث فهو ضمانات العدالة والمساءلة، حيث توفر الوساطة القانونية إطاراً إجرائياً أوضح، بينما قد تفتقر الوساطة المجتمعية إلى معايير ثابتة للحماية والشفافية.

11. World Bank, Alternative Dispute Resolution, 2020

12. UNDP, Rule of Law and Informal Justice, 2021

13. خير قانوني، الضفة الغربية، 2026 - KII

14. World Bank, Alternative Dispute Resolution, 2020

8. قرار بقانون رقم (32) لسنة 2021 بشأن الوساطة - فلسطين

9. World Bank, Alternative Dispute Resolution, 2020

10. UNDP, Rule of Law and Informal Justice, 2021

4.5. نحو إعادة تأطير الوساطة قانونياً وسياساتياً

تشير هذه المعطيات إلى أن التحدي لا يكمن في غياب الإطار القانوني، بل في محدوديته. وعليه، فإن تطوير الوساطة يتطلب الانتقال من تنظيمها كإجراء قانوني إلى إعادة تأطيرها كأداة سياسية متعددة المستويات لإدارة النزاعات وبناء السلام.¹⁸

ويستدعي ذلك توسيع الاعتراف القانوني ليشمل الوساطة المجتمعية، وتطوير إطار تنظيمي مرن يربط بين الوساطة الرسمية وغير الرسمية، وتنظيم دور الوسطاء الداخليين، وإدماج الوساطة ضمن سياسات الحوكمة المحلية، بما يتماشى مع المقاربات الحديثة في البيئات الهشة.¹⁹

ولا يعني ذلك تحويل الوساطة المجتمعية إلى إجراء قضائي جامد، بل إنشاء إطار تمكيني يضع الحد الأدنى من المعايير والضمانات، مع الحفاظ على المرونة التي تمنح هذه الممارسة فعاليتها. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير مدونة سلوك للوسطاء، وآليات إحالة بين المحاكم والفاعلين المجتمعيين، ومسارات تدريب واعتماد مرنة، وبروتوكولات للسرية والحماية، خاصة في النزاعات الحساسة

وبهذا المعنى، فإن إعادة التأطير المطلوبة ليست قانونية فقط، بل قانونية-سياسية ومؤسسية في آن واحد. فهي تتطلب ربط النص بالممارسة، وربط العدالة الرسمية بالشرعية المجتمعية، وربط الوساطة بتحديات إدارة النزاع في الواقع الفلسطيني. ويمهد هذا التحليل للانتقال إلى التمييز بين الوساطة القانونية ووساطة السلام، بوصفه تمييزاً ضرورياً لفهم حدود النموذج الحالي وإمكانات تطويره

كما أشار أحد الفاعلين في المجتمع المدني: «في كثير من الحالات، يتم حل النزاع مجتمعياً، لكن بدون أي حماية أو إطار واضح»¹⁵

وتشير الأدبيات الدولية إلى أن هذا الانفصال بين الأطر الرسمية وغير الرسمية يمثل تحدياً رئيسياً في السياقات الهشة، ويتطلب نماذج هجينة تجمع بين الشرعية القانونية والقبول المجتمعي.¹⁶

وينعكس هذا الانفصال عملياً على فعالية الوساطة بعدة طرق. فقد يؤدي إلى تكرار النزاعات بسبب غياب آليات متابعة، أو إلى تسويات سريعة لا تعالج جذور الخلاف، أو إلى نتائج غير متوازنة عندما تكون علاقات القوة داخل المجتمع غير متكافئة. كما قد يُضعف ثقة الأطراف في الوساطة إذا بدت الممارسة القانونية بعيدة عن الواقع، أو بدت الممارسة المجتمعية غير مضمونة أو غير عادلة.

4.4. موقع الوساطة داخل السياسة العامة

لا تقتصر التحديات على الإطار القانوني، بل تمتد إلى غياب إطار سياساتي شامل يحدد موقع الوساطة ضمن منظومة إدارة النزاعات وبناء السلام.¹⁷ ويظهر ذلك في ضعف تنظيم الوسطاء من حيث الاعتماد والتدريب والمساءلة، وغياب بروتوكولات واضحة للسرية والحماية، إضافة إلى محدودية إدماج الوساطة ضمن المؤسسات التعليمية والمحلية وتكمن المشكلة السياسية هنا في أن الوساطة لا تزال تُعامل غالباً كأداة إجرائية مرتبطة بتخفيف العبء عن القضاء، أكثر من كونها جزءاً من سياسة عامة لإدارة النزاعات. وهذا يحد من إمكانية إدماجها في قطاعات أخرى، مثل الحكم المحلي، والتعليم العالي، والعمل المجتمعي، وبرامج السلم الأهلي

ومن الناحية المؤسسية، يفترض أن يكون تطوير الوساطة مسؤولية مشتركة بين عدة جهات، لا مسؤولية جهة واحدة فقط. فوزارة العدل والسلطة القضائية معنيتان بتفعيل الوساطة القانونية وتنظيم الإحالة من المحاكم، بينما يمكن للهيئات المحلية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في تطوير الوساطة المجتمعية والوقائية. كما يمكن للمؤسسات المتخصصة، مثل ACT، أن تسهم في بناء القدرات، وتطوير الأدلة الإرشادية، وتعزيز الربط بين الممارسة المجتمعية والمعايير المهنية

وبذلك، تصبح الحاجة ليست فقط إلى تعديل قانوني، بل إلى تصور سياساتي يحدد: من يقود، ومن ينسق، ومن يدرّب، ومن يراقب جودة الممارسة، وكيف يتم الربط بين المسارات الرسمية وغير الرسمية

15. فاعل مجتمعي، الضفة الغربية، 2026 - KII.

16. OECD, States of Fragility, 2022

17. World Bank, Alternative Dispute Resolution, 2020

18. UNDP, Rule of Law and Informal Justice, 2021

19. OECD, States of Fragility, 2022

5. الوساطة القانونية مقابل وساطة السلام

المقارنة بين الوساطة القانونية ووساطة السلام مفيدة، لكنها تحتاج إلى ربط أقوى بالحالة الفلسطينية. يرجى إضافة أمثلة توضح متى تكون الوساطة القانونية كافية، ومتى تصبح محدودة الأثر، ومتى تكون الحاجة إلى وساطة أقرب إلى إدارة التوترات وبناء الثقة. كما يجب تجنب تصوير المسارين كأنهما منفصلان تمامًا؛ في الواقع الفلسطيني قد يتداخل المساران، والمطلوب هو بناء جسر عملي بينهما

تُستخدم الوساطة في السياق الفلسطيني ضمن مسارين رئيسيين يختلفان في الطبيعة والوظيفة والنتائج: الوساطة القانونية التي تركز على تسوية النزاعات، ووساطة السلام التي تسعى إلى إدارة التوترات المجتمعية وبناء الثقة، وهو تمييز أساسي في أدبيات الوساطة الحديثة²⁰. إلا أن أهمية هذا التمييز في هذه الورقة لا تكمن في المقارنة النظرية، بل في فهم كيف يظهر عملياً في السياق الفلسطيني، ومتى يكون كل مسار مناسباً أو محدود الأثر.

1.5. الوساطة القانونية : متى تكون كافية؟ ومتى تصبح محدودة؟

تتمحور الوساطة القانونية حول حل نزاع محدد ضمن إطار قانوني منظم، مع التركيز على الوصول إلى اتفاق قابل للتنفيذ، وهو ما يتوافق مع نماذج الوساطة المتمحورة حول التسوية²¹. ويقتصر دور الوسيط على التيسير الإجرائي دون معالجة أعمق للسياق الاجتماعي للنزاع

وتظهر فعالية هذا النموذج بشكل أكبر في النزاعات المدنية الفردية، مثل النزاعات المالية أو التعاقدية، حيث يكون النزاع محدداً، والأطراف واضحة، وإمكانية الوصول إلى اتفاق قابلة للتحقق

إلا أن هذا النموذج يصبح محدود الأثر في الحالات التي تتجاوز النزاع القانوني المباشر، خاصة عندما يرتبط النزاع بعلاقات اجتماعية ممتدة، أو توترات متراكمة، أو سياقات سياسية حساسة، حيث لا يكون الاتفاق وحده كافياً لضمان الاستقرار أو منع تكرار النزاع

وقد عبّر أحد الممارسين عن ذلك: «الوساطة القانونية فعّالة في القضايا المدنية، لكنها تتوقف عند حدود الاتفاق... ولا تعالج جذور المشكلة»²²

2.5. وساطة السلام : متى تصبح ضرورية؟

على النقيض، تتجاوز وساطة السلام هدف التسوية، لتشمل إدارة التوترات ومنع التصعيد وبناء الثقة، وهو ما يتقاطع مع أدبيات بناء السلام والتحول النزاعي²³. ولا تُقاس نتائجها فقط بالاتفاق، بل بمدى قدرتها على خلق استقرار نسبي في العلاقات

وتبرز الحاجة إلى هذا النمط بشكل خاص في النزاعات المجتمعية الممتدة، مثل النزاعات داخل الجامعات، أو المخيمات، أو المجتمعات المحلية، حيث تكون الأطراف جزءاً من شبكة علاقات مستمرة، ويكون النزاع مرتبطاً بعوامل اجتماعية أو سياسية أوسع.

كما أشار أحد الفاعلين: «أحياناً الهدف ليس حل المشكلة فوراً، بل منعها من الانفجار»²⁴

3.5. المقارنة كأداة تحليلية وليست تصنيفاً

البعد	الوساطة القانونية	وساطة السلام
طبيعة النزاع	محدد	مركب
الهدف	تسوية	إدارة التوتر
النتيجة	اتفاق	استقرار
المرجعية	قانونية	سياقية
معيّار النجاح	الاتفاق	منع التصعيد
الجهات الفاعلة	محاكم / وسطاء معتمدون	شبكات اجتماعية / فاعلون محليون

ولا يُستخدم هذا الجدول للتصنيف، بل لتوضيح أن الاختلاف بين المسارين ليس شكلياً، بل يرتبط بطبيعة النزاع والسياق الذي يُمارس فيه.

22. خير قانوني، الضفة الغربية، KII - 2026

23. UNDP, Rule of Law and Informal Justice, 2021

24. فاعل مجتمعي، الضفة الغربية، KII - 2026

20. UNDP, Rule of Law and Informal Justice, 2021

21. World Bank, Alternative Dispute Resolution, 2020

4.5. العلاقة بين المسارين: تداخل وليس انفصالًا

في السياق الفلسطيني، يتم اعتماد الوساطة التيسيرية كنموذج أساسي، إلا أن هذا النموذج وحده قد لا يكون كافياً للتعامل مع النزاعات الممتدة والمعقدة²⁵.

كما لا تعمل الوساطة القانونية ووساطة السلام دائماً كمسارين منفصلين، بل قد تتداخلان في كثير من الحالات، حيث يبدأ النزاع ضمن إطار قانوني، ثم يُنقل إلى مسار مجتمعي، أو العكس، تبعاً لطبيعة النزاع وتطوراتها.

كما أشار أحد الأكاديميين:

«لدينا وساطة قانونية من جهة، ووساطة مجتمعية من جهة أخرى... لكن لا يوجد جسر بينهما»²⁵

ويعكس هذا التداخل غياب إطار منظم يسمح بالانتقال بين المسارين بطريقة منهجية، وهو ما يؤدي إلى فقدان فرص معالجة النزاع بشكل أكثر شمولاً

5.5. نحو بناء جسر عملي بين المسارين

تشير هذه القراءة إلى أن التحدي لا يكمن في اختيار أحد المسارين، بل في كيفية الربط بينهما. ففي العديد من الحالات، قد تكون الوساطة القانونية نقطة دخول مناسبة، بينما تتطلب استدامة الحل اللجوء إلى مقاربات أقرب إلى وساطة السلام، أو العكس

وعليه، فإن تطوير الوساطة يتطلب بناء تكامل بين المسارين القانوني والمجتمعي، بما يسمح بتوسيع دور الوساطة لتشمل إدارة النزاعات المعقدة، مع الحفاظ على مبادئها الأساسية⁴.

ويتطلب هذا التكامل تطوير آليات عملية للربط بين المسارين، مثل: مسارات إحالة مرنة بين المحاكم والفاعلين المجتمعيين، وتعزيز دور الوسطاء القادرين على العمل في كلا السياقين، وتطوير نماذج هجينة تستجيب لطبيعة النزاع بدلاً من فرض نموذج واحد.

6. الوساطة في زمن الحرب والنزاعات الممتدة

هذا القسم مهم جداً، لكنه ما يزال عامّاً في بعض أجزائه. يرجى تعميق ارتباطه بالواقع الفلسطيني المعاش، من خلال توضيح أثر الحرب والتوتر الممتد والقيود السياسية والأمنية على الثقة، السرية، الوصول إلى الأطراف، حماية الوسطاء، وسقف النتائج الممكنة. نحتاج أن يظهر بوضوح أن نجاح الوساطة في هذه البيئة قد لا يُقاس بالاتفاق النهائي، بل بمنع التصعيد، حماية العلاقات، أو إبقاء قنوات التواصل مفتوحة

لا تقتصر أهمية الوساطة في السياق الفلسطيني على دورها في تسوية النزاعات، بل تتجلى بشكل خاص في قدرتها على التكيف مع بيئات تتسم بالحرب وعدم الاستقرار. وفي الحالة الفلسطينية، لا تُعد الحرب حدثاً طارئاً، بل سياقاً ممتداً يعيد تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي، ويؤثر بشكل مباشر على طبيعة النزاعات وإمكانات التعامل معها. وفي هذا السياق، لا تؤثر الحرب فقط على بيئة الوساطة، بل تعيد تشكيل طبيعتها ووظيفتها. بحيث تتحول من أداة لحل النزاعات إلى آلية لإدارة التوترات ضمن واقع لا يسمح بحلول كاملة

كما تتأثر فرص الوساطة في البيئات المتأثرة بالحرب بعوامل إضافية تشمل الصدمة الجماعية، والخوف من الوصم أو الانتقام، وضعف القدرة على الوصول الآمن للأطراف، وتراجع الثقة العامة بالمؤسسات. ويُضاف إلى ذلك في السياق الفلسطيني القيود المرتبطة بالحركة والوصول، والانقسام المؤسسي، وتفاوت حضور السلطة القانونية، مما يجعل الوصول إلى الأطراف أو ضمان استمرارية العملية الوسيطة تحدياً بحد ذاته.

1.6. إعادة تعريف شروط الوساطة في زمن الحرب

في البيئات المتأثرة بالحرب، تتغير الشروط الأساسية التي تقوم عليها الوساطة. فالمبادئ التقليدية مثل الحياد، والطوعية، والسرية، لا تختفي، لكنها تصبح أكثر هشاشة وتعقيداً في التطبيق²⁶.

في هذا السياق، لا يكون النزاع مجرد خلاف بين أطراف محددين، بل جزءاً من بنية أوسع من التوترات، حيث تتداخل المصالح مع الهوية والانتماء والسياسي. وبذلك، تنتقل الوساطة من نموذج يفترض إمكانية الوصول إلى اتفاق، إلى نموذج يتعامل مع الاستمرارية وعدم اليقين كجزء من العملية نفسها

كما تشير الأدبيات إلى أن الوساطة في السياقات الهشة تتطلب قدراً أعلى من المرونة والقدرة على التكيف مع بيئات غير مستقرة، حيث لا يمكن افتراض توافر شروط متكافئة بين الأطراف²⁷. وفي السياق الفلسطيني، يعني ذلك عملياً أن الوسيط لا يعمل ضمن بيئة يمكن

26. United Nations, Guidance for Effective Mediation, 2012

27. OECD, States of Fragility 2022, 2022

أكاديمي، جامعة فلسطينية، 2026. KII - 25

ضبطها، بل ضمن واقع متغير، قد تتبدل فيه شروط الوصول، أو تتغير مواقف الأطراف، أو تتدخل عوامل خارجية تؤثر على مسار الوساطة

2.6. تحديات الحياد والثقة

يُعد الحياد أحد المبادئ الأساسية للوساطة، إلا أنه يصبح موضع اختبار حقيقي في زمن الحرب. ففي السياقات المنقسمة أو عالية الاستقطاب، يُعاد تفسير الحياد من قبل الأطراف، وقد يُنظر إلى الوسيط على أنه منحاز، حتى في حال التزامه بالإجراءات المهنية

وفي الحالة الفلسطينية، لا يرتبط هذا التحدي فقط بطبيعة النزاع، بل أيضاً بالسياق السياسي، حيث قد يُقيّم الوسيط بناءً على انتمائه الجغرافي أو المؤسسي أو الاجتماعي، وليس فقط على سلوكه داخل العملية الوسيطة.

كما أن الثقة، التي تشكل أساس أي عملية وساطة، تكون في أدنى مستوياتها، ليس فقط بين الأطراف، بل أيضاً تجاه أي تدخل. وهذا ما يحد من قدرة الوسيط على بناء مساحات آمنة للحوار

وقد أشار أحد الممارسين: «في بعض الحالات، المشكلة ليست في الحل... بل في عدم وجود حد أدنى من الثقة يسمح ببدء الحوار»²⁸

3.6. السرية بين الحماية والمخاطر

تكتسب السرية في زمن الحرب أهمية مضاعفة، حيث تصبح شرطاً أساسياً لحماية الأطراف وضمان استمرار العملية. إلا أن هذه السرية نفسها قد تتحول إلى نقطة توتر، خاصة في الحالات التي تتقاطع فيها الوساطة مع قضايا ذات بعد عام أو حساس

ففي بعض السياقات، قد يُنظر إلى السرية على أنها غياب للشفافية، بينما في سياقات أخرى، تكون شرطاً ضرورياً لتجنب المخاطر الأمنية والاجتماعية. ويعكس هذا التوتر أحد التحديات المركزية للوساطة في البيئات المتأثرة بالنزاعات²⁹.

وفي السياق الفلسطيني، قد ترتبط السرية بمخاوف حقيقية تتعلق بالأمن الشخصي أو السمعة الاجتماعية، خاصة في المجتمعات الصغيرة أو البيئات المغلقة، حيث يكون كشف المعلومات مرتبطاً بتداعيات مباشرة على الأطراف.

4.6. أثر الحرب على الوساطة ونتائج الوساطة

في هذا السياق، تكمن محدودية الوساطة ليس في ضعفها، بل في طبيعة النزاعات بل أيضاً في الظروف التي يعمل ضمنها الوسطاء أنفسهم

فالوسطاء في السياق الفلسطيني يعملون ضمن بيئة تتسم بالضغط، وعدم اليقين، وتداخل الأدوار، حيث قد يكون الوسيط نفسه جزءاً من النسيج الاجتماعي المتأثر بالنزاع، أو خاضعاً لنفس القيود السياسية أو الأمنية

وعليه، لا ينبغي تقييم الوساطة بناءً على قدرتها على تحقيق اتفاق، بل على قدرتها على تقليل التصعيد، والحفاظ على قنوات التواصل، ومنع تدهور العلاقات بشكل كامل. كما أن النتائج الممكنة للوساطة في هذه السياقات تكون محدودة بطبيعة الواقع، حيث يصبح الهدف أحياناً هو إدارة النزاع وليس حله، وتأجيل التصعيد وليس إنهاء الخلاف.

كما أشار أحد الفاعلين: «الوساطة لا تحل كل شيء... لكنها أحياناً تمنع الأسوأ»³⁰

5.6. نحو مقارنة واقعية للوساطة في زمن الحرب

تشير هذه القراءة إلى أن فعالية الوساطة في السياقات المتأثرة بالحرب تعتمد على إعادة تعريف دورها، بحيث لا تقتصر على تحقيق التسوية، بل تمتد إلى إدارة التوترات ضمن واقع معقد ومتغير

ويعني ذلك التركيز على بناء حد أدنى من الثقة، والعمل ضمن قيود السياق بدلاً من تجاهلها، وتطوير نماذج وساطة أكثر مرونة قادرة على التكيف مع ديناميكيات النزاع. كما يتطلب ذلك الاعتراف بأن الوساطة في هذه السياقات لا يمكن أن تُقيّم بمعايير تقليدية، بل يجب النظر إليها كجزء من منظومة أوسع لإدارة النزاع، حيث يكون النجاح نسبياً ومشروطاً بالسياق.³¹

وبالتالي، فإن تقييم نجاح الوساطة في زمن الحرب لا ينبغي أن يُبنى على تحقيق الاتفاق، بل على قدرتها على منع الانهيار الكامل للعلاقات، والحفاظ على الحد الأدنى من القابلية للحوار في سياقات تتسم بانعدام الاستقرار

فاعل مجتمعي، شمال الضفة الغربية، 2026 - KII - 30

31. World Bank, Fragility, Conflict and Violence Strategy, 2020

ممارس وساطة، الضفة الغربية، 2026 - KII - 28

29. UNDP, Governance in Crisis Contexts, 2022

7. النماذج التطبيقية: الوساطة كما تُمارس فعلياً في الضفة الغربية

هذا القسم يمكن أن يكون من أقوى أقسام الورقة، لكنه يحتاج إلى صياغة أكثر تحليلية. يرجى تنظيم كل نموذج وفق عناصر ثابتة: طبيعة النزاع، الفاعلون الذين تدخلوا، نوع الوساطة المستخدمة، القيود التي واجهت العملية، النتيجة، والدلالة السياسية. الهدف ليس سرد أمثلة عامة، بل استخراج دروس عملية حول الفجوات والاحتياجات في السياق الفلسطيني لا تهدف هذه النماذج إلى توثيق أحداث بعينها، بل إلى تقديم قراءة تحليلية لأنماط متكررة من النزاعات كما تُمارس فعلياً في السياق الفلسطيني. وتُبنى هذه الحالات على تحليل المقابلات النوعية، بهدف تفكيك كيفية عمل الوساطة عملياً من حيث الفاعلين، وأنماط التدخل، والقيود، والنتائج الممكنة. وتُستخدم هذه الحالات لاختبار كيفية عمل الوساطة في الواقع، بعيداً عن الافتراضات النظرية التي تفترض الحياد والاستقرار، والتي نادراً ما تتوافر في البيئات المتأثرة بالتوتر وعدم اليقين

1.7. أزمات الجامعات: وساطة لإدارة الأزمات تحت الضغط

تشهد الجامعات في الضفة الغربية بشكل دوري أزمات مرتبطة بقضايا مثل الرسوم الدراسية، أو التمثيل الطلابي، أو قرارات إدارية تؤثر على الطلبة. وغالباً ما تتطور هذه الأزمات إلى احتجاجات وإغلاقات جزئية أو كاملة، طبيعة النزاع: نزاع مؤسسي-سياسي ذو امتداد اجتماعي، يرتبط بعلاقات مستمرة بين الأطراف

الفاعلون: إدارات جامعات، كتل طلابية، وسطاء غير رسميين (شخصيات أكاديمية/سياسية).

نوع الوساطة: مزيج بين وساطة تيسيرية وتقييمية تحت ضغط.

القيود: ضغط زمني، حساسية سياسية، خوف من التصعيد، غياب إطار مؤسسي دائم.

في هذه الحالات، يتم اللجوء إلى وساطات لا تعمل ضمن بيئة محايدة، بل تحت ضغط مباشر لإعادة فتح الجامعة

وغالباً ما تنتهي هذه العمليات إلى تسويات مرحلية، مثل تأجيل قرارات أو تشكيل لجان متابعة

ما تكشفه الحالة: أن الوساطة تُستخدم كأداة لإدارة الأزمة وليس حلها، وأن غياب آليات وساطة مؤسسية داخل الجامعات يؤدي إلى تكرار النزاع بدل معالجته جذرياً

2.7. نزاعات المخيمات: وساطة قائمة على العلاقات وتوازنات القوة

في سياق المخيمات، تظهر النزاعات غالباً في شكل خلافات عائلية أو توترات بين مجموعات محلية، طبيعة النزاع: نزاع اجتماعي-عائلي ممتد داخل شبكة علاقات مغلقة

الفاعلون: وجهاء، لجان إصلاح، فاعلون محليون.

نوع الوساطة: وساطة مجتمعية (علاقاتية/تحويلية جزئياً).

القيود: توازنات قوة، ضغط اجتماعي، غياب معايير عدالة واضحة.

تعتمد هذه الوساطة على الثقة والعلاقات الشخصية، وأحياناً الضغط الاجتماعي.

كما أشار أحد المشاركين: «أحياناً الحل ليس عادلاً... لكنه يمنع المشكلة من أن تكبر»³²

ما تكشفه الحالة:

أن الوساطة المجتمعية فعالة في الاحتواء السريع، لكنها قد تُنتج تسويات غير متوازنة، ما يبرز الحاجة إلى إطار يوازن بين الفعالية والعدالة

3.7. التوترات في شمال الضفة: وساطة ضمن بيئة عالية المخاطر

في بعض مناطق شمال الضفة الغربية، تتسم النزاعات بدرجة أعلى من التعقيد، حيث تتداخل الخلافات المحلية مع سياقات أمنية وسياسية أوسع.

طبيعة النزاع: نزاع مركب (اجتماعي-أمني-سياسي).

الفاعلون: وسطاء غير رسميين، فاعلون محليون، أحياناً أطراف غير مرئية.

نوع الوساطة: وساطة غير رسمية عالية الحساسية.

القيود: مخاطر أمنية، قيود حركة، غياب بيئة آمنة، حساسية سياسية.

في هذه البيئات، تصبح الوساطة عملية عالية المخاطر، وتعتمد على السرية وقنوات غير رسمية

وقد أشار أحد الممارسين: «في بعض الحالات، الهدف ليس الحل... بل إبقاء الوضع تحت السيطرة»³³

ما تكشفه الحالة:

أن الوساطة في هذه السياقات تتحول من أداة حل إلى أداة منع انهيار، وأن حدودها ترتبط مباشرة بالقيود السياسية والأمنية.

فاعل مجتمعي، مخيم في الضفة الغربية، 2026 - KII - 32.

ممارس وساطة، شمال الضفة الغربية، 2026 - KII - 33.

4.7. ماذا تكشف هذه النماذج؟ (استخلاص سياساتي)

تشير هذه الحالات إلى أن الوساطة في السياق الفلسطيني لا تعمل وفق نموذج واحد، بل تتشكل وفق طبيعة النزاع والسياسات وتكشف هذه النماذج ثلاث نتائج رئيسية أولاً، أن الوساطة تُستخدم غالباً لإدارة الأزمات وليس لحلها، خاصة في غياب أطر مؤسسية مستدامة ثانياً، أن الفعالية في السياق المجتمعي تأتي أحياناً على حساب العدالة أو التمثيل. ثالثاً، أن القيود السياسية والأمنية تحدد سقف ما يمكن أن تحققه الوساطة، بغض النظر عن كفاءة الوسيط

وعليه، فإن القيمة التحليلية لهذه النماذج لا تكمن في وصفها، بل في إبراز الحاجة إلى:

- ◀ تطوير نماذج وساطة مؤسسية مبكرة (خاصة في الجامعات)
 - ◀ وضع معايير تنظيمية مرنة للوساطة المجتمعية
 - ◀ بناء آليات تكيف للوساطة في البيئات عالية المخاطر
- ويمهّد هذا التحليل للانتقال إلى مناقشة الفجوات القانونية والسياساتية، بوصفها نتيجة مباشرة لهذه الديناميكيات

8. الوسيط الداخلي (Insider Mediator): إعادة تعريف الحياد والفعالية

يمثل "الوسيط الداخلي" في السياق الفلسطيني نموذجاً مختلفاً عن التصورات التقليدية للوساطة، حيث تستند فعاليته إلى الانتماء الاجتماعي والمعرفة بالسياق، أكثر من اعتماده على الحياد المؤسسي. وفي هذا الإطار، لا يفهم هذا الدور كاستثناء عن نماذج الوساطة، بل كآلية مركزية لفهم كيف تُمارس الوساطة فعلياً في البيئات المتأثرة بالنزاعات إلا أن أهمية هذا المفهوم لا تكمن فقط في إبراز فعاليته، بل في ما يطرحه من أسئلة عملية تتعلق بكيفية دعمه وتنظيمه دون فقدان خصائصه التي تمنحه هذه الفعالية يرجى إضافة فقرة عملية حول كيفية دعم الوسيط الداخلي دون إضعاف طبيعته المجتمعية. يجب أن تتناول الفقرة: مدونة سلوك مرنة، تدريب سياقي، حماية للوسطاء في الحالات عالية المخاطر، آليات إحالة، وضمانات للتمثيل وعدم الإقصاء، خصوصاً للنساء والشباب والفئات الأقل تمثيلاً

1.8. مصدر الفعالية: الوصول والثقة والسياسات

ترتبط فعالية الوسيط الداخلي بقدرته على الوصول إلى الأطراف، وفهمه لديناميكيات النزاع، وموقعه داخل شبكات الثقة، وهي عناصر لا يمكن إنتاجها بسهولة من خلال نماذج وساطة خارجية. وفي السياق الفلسطيني، تُبنى هذه الفعالية على الانتماء الاجتماعي أو الجغرافي أو المؤسسي، ما يتيح للوسيط التدخل في مراحل مبكرة، أو في نزاعات لا تكون متاحة أصلاً للفاعلين الخارجيين. وفي كثير من الحالات، يتيح هذا الموقع التدخل في مراحل مبكرة من النزاع، قبل تحوله إلى أزمة مفتوحة، وهو ما يمنح الوساطة طابعاً وقائياً يتجاوز دورها التفاوضي التقليدي

2.8. حدود الحياد : من الحياد المطلق إلى الحياد العملي

رغم هذه الفعالية، فإن الوسيط الداخلي يتحرك ضمن علاقات قائمة وتوازنات قوة، مما يجعل حياده نسبياً وليس مطلقاً. وفي هذا السياق، لا يمكن تقييم الحياد بمعناه التقليدي، بل بوصفه "حياداً عملياً" يقوم على القدرة على إدارة التوازن بين الأطراف، وليس الانفصال التام عنها. وفي بعض الحالات، قد يُنظر إليه كطرف يعكس مصالح معينة، وهو ما يطرح تساؤلات حول التمثيل والعدالة داخل العملية كما أن غياب إطار واضح ينظم هذا الدور يترك حدود المسؤولية والمساءلة مفتوحة، خاصة في النزاعات التي تتطلب ضمانات أكثر توازناً بين الأطراف كما أشار أحد المشاركين: «الوسيط يعرف الجميع... لكن هذا لا يعني أن الجميع يثق به بنفس الدرجة»³⁴

8.3. من يُتاح له أن يكون وسيطاً؟ ومن يُستبعد؟

لا يُتاح دور الوسيط الداخلي لجميع الفاعلين بالتساوي، بل يرتبط بموقع اجتماعي أو مؤسسي معين، ما يعني أن بعض الفئات تكون ممثلة بشكل أكبر من غيرها وفي السياق الفلسطيني، غالباً ما يكون هذا الدور محصوراً في فئات تتمتع بمكانة اجتماعية أو رمزية، مثل الوجهاء أو الشخصيات المؤثرة، بينما قد تكون فئات أخرى مثل النساء أو الشباب أقل حضوراً في هذا المجال، رغم تأثرهم المباشر بالنزاعات ويطرح ذلك تساؤلاً مهماً حول شمولية الوساطة: من يمثل من؟ ومن يُسمع صوته داخل العملية؟

فاعل مجتمعي، الضفة الغربية، 2026 - KII - 34.

الوسيط الداخلي في البيئات المقيدة : الفعالية مقابل المخاطر

تتزايد أهمية الوسيط الداخلي في البيئات التي تتسم بقيود سياسية أو أمنية، حيث يصبح الوصول محدوداً أمام الفاعلين الخارجيين. وفي هذه السياقات، لا يكون الوسيط خياراً مفضلاً، بل الخيار الوحيد الممكن

إلا أن هذا الدور يرتبط أيضاً بمخاطر مباشرة، حيث يتحرك الوسيط ضمن بيئة قد تعرضه لضغوط اجتماعية أو سياسية، دون وجود حماية مؤسسية واضحة. كما أن اتساع توقعات الأطراف من الوسيط قد يتجاوز قدرته الفعلية على التأثير

وفي بعض الحالات، قد يجد الوسيط نفسه في موقع يتطلب اتخاذ قرارات حساسة دون وجود إطار يحميه أو يحدد حدود مسؤوليته.

وقد أشار أحد الممارسين: «في بعض الحالات، الوسيط يتحمل مسؤولية أكبر من قدرته... بدون أي حماية»³⁵

8.5. ما الضمانات المطلوبة؟

لدعم دور الوسيط الداخلي دون إضعاف طبيعته، لا يتطلب الأمر إطاراً قانونياً صارماً، بل مجموعة من الضمانات المرنة، من أبرزها

- ◀ مدونة سلوك مبسطة تحدد الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية والمهنية
 - ◀ برامج تدريب سياقية تركز على مهارات إدارة النزاع وليس فقط الإجراءات
 - ◀ آليات إحالة واضحة في الحالات التي تتجاوز قدرة الوسيط أو حياده
 - ◀ حد أدنى من الحماية المهنية، خاصة في البيئات عالية المخاطر
 - ◀ مساحات دعم غير رسمية (شبكات وسطاء) لتبادل الخبرات وتقليل العزلة
- ولا تهدف هذه الأدوات إلى "تقنين" الوسيط، بل إلى تمكينه وتقليل المخاطر المرتبطة بدوره

نحو تأطير مرّن للدور

وعليه، فإن التحدي لا يكمن في استبدال الوسيط الداخلي أو إخضاعه لنموذج مؤسسي صارم، بل في تطوير أطر مرنة تعزز فعاليته وتحد من مخاطره، دون أن تفقده القدرة على الوصول والتأثير التي تشكل جوهر هذا الدور

ويعني ذلك بناء توازن دقيق بين التنظيم والمرونة، بحيث يتم توفير الحد الأدنى من الضمانات دون تحويل الوساطة إلى عملية بيروقراطية تفقد قدرتها على الوصول والتأثير

5.8. دلالات المفهوم على إعادة تعريف الوساطة

يكشف مفهوم الوسيط الداخلي أن الوساطة في السياق الفلسطيني لا يمكن اختزالها في نموذج الحياد التقليدي، بل تتطلب إعادة تعريف تأخذ بعين الاعتبار الانتماء والسياق والعلاقات .

كما يوضح أن فعالية الوساطة لا ترتبط فقط بمهارة الوسيط، بل أيضاً بموقعه داخل بنية اجتماعية وسياسية معقدة، وهو ما يستدعي مقاربات سياساتية تعترف بهذا الواقع بدلاً من تجاهله.

وبذلك، لا يمثل الوسيط الداخلي حالة خاصة، بل مؤشراً على محدودية النماذج التقليدية، والحاجة إلى تطوير مقاربات أكثر مرونة، قادرة على استيعاب تعقيد الواقع بدلاً من تبسيطه

9. الفجوات القانونية والسياساتية والمؤسسية

تصنيف الفجوات جيد، لكنه يحتاج إلى ربط أوضح بالأثر العملي لكل فجوة. يرجى أن تبيّن الورقة كيف تؤثر كل فجوة على العدالة، الثقة، الوصول، جودة الممارسة، والعلاقة بين المسارات الرسمية وغير الرسمية. كما نحتاج إلى ترتيب الفجوات بحسب الأولوية: أيها أكثر إلحاحاً؟ وأيها قابل للمعالجة على المدى القصير أو المتوسط؟

تشير التحليلات السابقة إلى أن المشكلة في السياق الفلسطيني لا تكمن في غياب الوساطة، بل في وجود فجوات بنيوية تحد من فعاليتها، وتبقيها محصورة ضمن أدوار جزئية لا تعكس طبيعة النزاعات القائمة. ولا تقتصر أهمية هذه الفجوات على توصيفها، بل في أثرها المباشر على العدالة، والثقة، والوصول إلى الوساطة، وجودة الممارسة، وعلى العلاقة بين المسارات الرسمية وغير الرسمية. وتتمثل هذه الفجوات في أربعة مستويات مترابطة

1.9. فجوة التأطير المفاهيمي

تتمثل هذه الفجوة في اختزال الوساطة ضمن وظيفة إجرائية تركز على تسوية النزاعات الفردية، ما يحد من قدرتها على التعامل مع النزاعات الممتدة، ويمنع توظيفها كأداة لإدارة التوترات ضمن سياقات معقدة

ممارس وساطة، الضفة الغربية، 2026 - KII 35.

ويتربى على ذلك عملياً أن الوساطة تُستخدم في مراحل متأخرة من النزاع، بعد تصاعده، بدلاً من توظيفها كأداة تدخل مبكر، مما يقلل من قدرتها على منع التصعيد أو معالجة جذور التوتر كما يؤدي هذا القيد إلى تقليص نطاق الوصول إلى الوساطة، بحيث تبقى مرتبطة بالنزاعات القابلة للتسوية القانونية، دون استيعاب النزاعات المجتمعية الأوسع.

2.9. الفجوة القانونية

رغم وجود إطار قانوني للوساطة، إلا أنه يظل محدود النطاق، حيث يركز على النزاعات المدنية، دون استيعاب الممارسات المجتمعية أو النزاعات المركبة. كما يفتقر هذا الإطار إلى آليات واضحة لربط الوساطة الرسمية بالممارسات غير الرسمية، مما يعمّق حالة الانفصال بين المسارين.

ويؤدي هذا الانفصال عملياً إلى تفاوت في جودة الوساطة، حيث توفر الوساطة القانونية ضمانات إجرائية أوضح، بينما تفتقر الوساطة المجتمعية إلى الحماية والتنظيم، رغم انتشارها الواسع.

كما يؤثر ذلك على ثقة الأطراف، حيث قد يُنظر إلى النظام القانوني على أنه بعيد عن الواقع، في حين تُعتبر الممارسات المجتمعية أكثر وصولاً لكنها أقل ضماناً للعدالة.

3.9. الفجوة المؤسسية

تتجلى هذه الفجوة في غياب سياسة وطنية واضحة للوساطة، وضعف تنظيم الوسطاء من حيث الاعتماد والتدريب والمساءلة، إضافة إلى محدودية إدماج الوساطة داخل المؤسسات بشكل منهجي، سواء في الجامعات أو الهيئات المحلية.

ويؤدي ذلك إلى غياب جهة واضحة تقود هذا المجال أو تنسق بين الفاعلين، مما يترك تطوير الوساطة بمبادرات متفرقة غير مترابطة.

كما ينعكس ذلك على جودة الممارسة، حيث تختلف معايير الوساطة بين سياق وآخر، دون وجود إطار يضمن الحد الأدنى من الكفاءة أو المساءلة.

4.9. الفجوة التشغيلية والتنظيمية

تظهر هذه الفجوة في غياب أطر واضحة تنظم الممارسة، خاصة فيما يتعلق بدور الوسطاء الداخليين، ومعايير العمل، وآليات الحماية. ويؤدي ذلك إلى تفاوت في جودة الوساطة، وغياب ضمانات كافية للعدالة والشفافية، خاصة في البيئات عالية التوتر.

كما يعرّض ذلك الوسطاء أنفسهم لمخاطر مهنية واجتماعية، في ظل غياب حماية أو دعم مؤسسي، ويحد من قدرتهم على العمل في النزاعات الحساسة أو المعقدة ويؤثر هذا القيد أيضاً على إمكانية بناء الثقة، حيث لا توجد آليات واضحة لمساءلة الممارسة أو ضمان توازنها بين الأطراف.

9.5. تحديد الأولويات: أي الفجوات أكثر إلحاحاً؟

رغم ترابط هذه الفجوات، إلا أنها لا تحمل نفس درجة الإلحاح أو القابلية للمعالجة. ويمكن تمييزها على النحو التالي:

- ◀ الفجوة التشغيلية والتنظيمية: الأكثر إلحاحاً، نظراً لتأثيرها المباشر على سلامة الوسطاء وجودة الممارسة، ويمكن معالجتها نسبياً على المدى القصير.
- ◀ الفجوة المؤسسية: ذات أولوية متوسطة، حيث تتطلب تنسيقاً بين جهات متعددة، لكنها ضرورية لبناء إطار مستدام.
- ◀ الفجوة القانونية: أقل إلحاحاً على المدى القصير، نظراً لتعقيد تعديل الإطار القانوني، لكنها حاسمة على المدى الطويل.
- ◀ فجوة التأطير المفاهيمي: مستمرة وعابرة للمستويات، وتتطلب معالجة تدريجية من خلال السياسات والممارسة.

5.9. الدلالة التحليلية للفجوات

تشير هذه الفجوات مجتمعة إلى أن الوساطة في السياق الفلسطيني تعمل ضمن إطار مجزأ، يفتقر إلى التكامل بين أبعاده القانونية والمجتمعية والسياساتية. وبناءً على ذلك، فإن التوصيات لا ينبغي أن تركز على حل فجوة واحدة، بل على معالجة العلاقة بينها، من خلال تدخلات متدرجة تبدأ بتحسين الممارسة، مروراً بتعزيز الإطار المؤسسي، وصولاً إلى تطوير الإطار القانوني. وعليه، فإن التحدي لا يتمثل في توسيع استخدام الوساطة، بل في إعادة تأطيرها ضمن مقاربة أكثر اتساقاً ومرونة، وهو ما يشكل المدخل المباشر للتوصيات في القسم التالي.

10. البدائل السياسية والتوصيات

هذا القسم هو القيمة العملية الأساسية للورقة، ويحتاج إلى مزيد من التحديد. يرجى تحويل التوصيات من صياغات عامة إلى مسارات عمل واضحة: من الجهة المسؤولة؟ ما الإجراء المطلوب؟ هل هو قصير أم متوسط أم طويل المدى؟ وما النتيجة المتوقعة؟ كذلك يجب أن تظهر "البدائل السياسية" كخيارات أو مسارات، لا فقط كتوصيات عامة يرجى إضافة فقرة أو جدول يوضح البدائل السياسية الممكنة، مثل:

1. الإبقاء على الوضع الحالي مع تحسينات محدودة:

2. تنظيم الوساطة المجتمعية ضمن إطار خفيف:

3. بناء إطار وطني تكاملي يربط بين الوساطة القانونية والمجتمعية.

ثم توضيح لماذا توصي الورقة بالخيار الثالث أو بمسار تدريجي يجمع بين التنظيم الخفيف والتكامل المؤسسي

تُقدّم هذه التوصيات بوصفها تدخلات عملية قابلة للتطبيق، تهدف إلى معالجة الفجوات البنيوية المحددة، وليس مجرد تحسينات تدريبية. وعليه، فإن تطوير الوساطة في السياق الفلسطيني يتطلب إعادة تأطيرها ضمن إطار متكامل يربط بين القانون والمجتمع، ويستجيب لطبيعة النزاعات المركبة. وتُعرض هذه التوصيات على شكل مسارات سياسية متدرجة، تميز بين ما يمكن تنفيذه على المدى القصير، وما يتطلب تدخلاً مؤسسياً متوسط أو طويل المدى، مع تحديد الجهات المعنية بكل مسار.

1.10. المسار القانوني: توسيع الإطار دون تعقيده

يتطلب الإطار القانوني الحالي إعادة توجيه واضحة، من خلال:

- ◀ (مدى متوسط-طويل | الجهة: وزارة العدل + السلطة القضائية) اعتماد اعتراف قانوني منظم بالوساطة المجتمعية
- ◀ (مدى قصير-متوسط | الجهة: المحاكم + مجلس القضاء الأعلى) إنشاء آليات إحالة مرنة تربط الوساطة القضائية بالممارسات غير الرسمية
- ◀ (مدى متوسط | الجهة: المشرّع) إدماج مبادئ مرنة تسمح بالتعامل مع النزاعات المركبة
- ◀ بديل سياسي:
- ◀ نهج تدريجي: إصدار تعليمات تنظيمية أو أدلة إجرائية دون تعديل القانون مباشرة
- ◀ نهج تشريعي كامل: تعديل القانون ليشمل الوساطة المجتمعية بشكل صريح (أبطأ وأكثر تعقيداً)

بما يحوّل الإطار القانوني من أداة تنظيم إجرائي إلى إطار تمكيني يدعم تنوع ممارسات الوساطة

2.10. المسار المجتمعي: تنظيم بدون "قتل" الفعالية

يتطلب تعزيز فعالية الوساطة المجتمعية تدخلاً منظماً دون فرض نماذج جامدة، وذلك من خلال

- ◀ (مدى قصير | الجهة: منظمات المجتمع المدني + شبكات الوسطاء) تطوير مدونة سلوك مبسطة
 - ◀ (مدى قصير-متوسط | الجهة: مؤسسات تدريبية/ACT) إنشاء برامج تدريب سياقية عملية
 - ◀ (مدى قصير | الجهة: شبكات محلية) إنشاء آليات إحالة غير رسمية للحالات المعقدة
 - ◀ بديل سياسي:
 - ◀ تنظيم خفيف (Soft Regulation): إرشادات وشبكات دعم
 - ◀ تنظيم رسمي: اعتماد وتسجيل الوسطاء (أعلى ضبط، أقل مرونة)
- بما يحقق التوازن بين الحفاظ على الفعالية المجتمعية، وضمان الحد الأدنى من التنظيم والمساءلة

3.10. المسار المؤسسي: من مبادرات متفرقة إلى إطار منسق

يتطلب تطوير الوساطة دوراً مباشراً من الجهات الحكومية، من خلال:

- ◀ (مدى متوسط | الجهة: مجلس الوزراء/وزارة العدل) اعتماد سياسة وطنية للوساطة
- ◀ (مدى قصير | الجهة: البلديات والجامعات) إدماج وحدات وساطة داخل المؤسسات
- ◀ (مدى متوسط | الجهة: جهة تنسيقية وطنية) إنشاء منصة تنسيق بين الفاعلين
- ◀ بديل سياسي:
- ◀ نموذج مركزي: جهة وطنية تقود الملف
- ◀ نموذج لامركزي: تنسيق شبكي بين المؤسسات دون جهة مركزية بما يعزز التكامل المؤسسي، ويحد من التجزئة الحالية.

4.10. المسار الأكاديمي والمجتمعي: بناء القدرات والاستدامة

يمثل المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية محوراً أساسياً في تطوير الوساطة، من خلال

- ◀ (مدى قصير | الجهة: الجامعات) إدماج مساقات الوساطة في المناهج
- ◀ (مدى متوسط | الجهة: مراكز بحث/تدريب) تطوير برامج تدريب متخصصة
- ◀ (مدى قصير-متوسط | الجهة: المجتمع المدني) دعم مبادرات الوساطة المحلية
- ◀ بديل سياساتي:
- ◀ دمج كامل في التعليم الرسمي
- ◀ برامج مهنية موازية خارج النظام الأكاديمي بما يساهم في بناء قاعدة مهنية ومعرفية مستدامة.

5.10. ترتيب الأولويات: ماذا نبدأ أولاً؟

بناءً على تحليل الفجوات، يمكن ترتيب التدخلات كالتالي:

قصير المدى (0-12 شهر):

- ◀ مدونة سلوك للوسطاء
- ◀ برامج تدريب سياقية
- ◀ آليات إحالة مرنة
- ◀ وحدات وساطة داخل الجامعات/البلديات
- متوسط المدى (1-3 سنوات):
- ◀ سياسة وطنية للوساطة
- ◀ منصة تنسيق بين الفاعلين
- ◀ تطوير مناهج أكاديمية
- طويل المدى (+3 سنوات):
- ◀ تعديل الإطار القانوني
- ◀ بناء نظام هجين متكامل رسمي-مجتمعي

لا تزال الورقة تفتقر إلى تحليل مخاطر. يرجى إضافة جدول مختصر يوضح المخاطر المحتملة لتنظيم الوساطة أو مأسستها، مثل الإفراط في التقنين، فقدان الثقة المجتمعية، غياب حماية الوسطاء، هيمنة علاقات القوة، أو استمرار ضعف التنسيق بين الرسمي وغير الرسمي.

يجب أن يتضمن الجدول مستوى الخطورة وإجراءات التخفيف

يرجى إضافة مؤشرات نجاح أولية حتى تصبح التوصيات قابلة للمتابعة. يمكن أن تشمل المؤشرات: وجود مدونة سلوك، عدد الوسطاء المدربين، إنشاء آليات إحالة، عدد النزاعات التي تُحال إلى وساطة قبل التصعيد، وجود آليات متابعة بعد التسوية، مشاركة النساء والشباب، ووجود إطار وطني أو منصة تنسيق

6.10. نحو مقارنة تكاملية للوساطة

تشير هذه التوصيات إلى أن التحدي لا يتمثل في توسيع استخدام الوساطة، بل في إعادة بنائها ضمن إطار أكثر تكاملاً، يربط بين القانون والمجتمع، وبين التسوية وإدارة التوترات، وبين الأطر الرسمية والممارسات المجتمعية. وبذلك، لا تُطرح الوساطة كأداة تقنية، بل كجزء من سياسة أوسع لإدارة النزاعات، تتطلب تنسيقاً بين القانون، والمجتمع، والمؤسسات، والمعرفة. وعليه، فإن فعالية الوساطة في السياق الفلسطيني تتطلب انتقالاً واضحاً من مقارنة تجريبية ومجزأة، إلى تدخل سياساتي منظم، قادر على الاستجابة لتعقيد الواقع والعمل ضمنه

11. الخاتمة

11.1. الخلاصة التحليلية

الخاتمة واضحة لكنها تحتاج إلى رسالة نهائية أكثر حسماً. يرجى ألا تكتفي بإعادة تلخيص التحليل، بل أن تنتهي بتحديد أولوية عملية: ما الذي يجب أن يبدأ الآن؟ هل الأولوية لإطار وطني؟ لتنظيم خفيف للوساطة المجتمعية؟ لبناء جسور إحالة؟ لحماية الوسطاء الداخليين؟ يجب أن يشعر القارئ في النهاية بأن الورقة تقود إلى أجندة عمل واضحة

تُظهر هذه الورقة أن الوساطة في السياق الفلسطيني ليست غائبة، بل محصورة ضمن أطر مجزأة تحد من فعاليتها، وتفصل بين أبعادها القانونية والمجتمعية والسياساتية. فقد بينت التحليلات أن الإطار القانوني، رغم أهميته، يظل محدود النطاق، بينما تستمر الوساطة المجتمعية في العمل خارج هذا الإطار، دون اعتراف أو تنظيم كافٍ، في سياق تتشكل فيه الممارسة وفق توازنات اجتماعية وضغوط سياسية متغيرة

كما كشفت الورقة أن الفصل بين الوساطة القانونية ووساطة السلام، إلى جانب تأثير سياقات الحرب والتوتر، لا يحد فقط من فعالية الوساطة، بل يعيد تعريف دورها، بحيث تتحول من أداة لتسوية النزاعات إلى آلية لإدارة التوترات ضمن واقع لا يسمح بحلول نهائية. ويؤكد ذلك أن النماذج التقليدية للوساطة، عند تطبيقها بشكل منفصل، تعجز عن استيعاب تعقيد النزاعات في السياقات الهشة

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج مركزي مفاده أن الإشكالية ليست في نقص الأدوات، بل في غياب إطار يربط بينها، ويحولها من ممارسات متفرقة إلى منظومة متكاملة قادرة على التعامل مع طبيعة النزاع في السياق الفلسطيني

2.11. الرسالة الرئيسية

وعليه، فإن التحدي في السياق الفلسطيني لا يتمثل في توسيع استخدام الوساطة، بل في إعادة بنائها ضمن إطار أكثر تكاملاً، يربط بين القانون والمجتمع، وبين التسوية وإدارة التوترات، وبين الحياد والانتماء، بوصفها عناصر متداخلة لا يمكن الأولوية في هذا الإطار ليست تشريعية بحتة، بل عملية ومؤسسية، تبدأ بتحسين الممارسة على الأرض، وتنظيم دور الوسطاء، وبناء آليات ربط بين المسارات الرسمية والمجتمعية، قبل الانتقال إلى إصلاحات قانونية أوسع. فصلها

إن الوساطة، في هذا السياق، ليست أداة تقنية محايدة، بل ممارسة اجتماعية وسياساتية تتشكل ضمن علاقات القوة والسياسات، وهو ما يستدعي مقاربات أكثر مرونة قادرة على التكيف مع الواقع، لا افتراض استقراره

وبناءً على ذلك، فإن ما ينبغي أن يُبنى على هذا التحليل لا يتمثل في نموذج واحد للوساطة، بل في مسار تدريجي يعيد تأطيرها كجزء من سياسة عامة لإدارة النزاع، يقوم على

◀ الاعتراف بالتنوع القائم في ممارسات الوساطة بدلاً من استبداله

◀ بناء جسور عملية بين الوساطة القانونية والمجتمعية

◀ توفير الحد الأدنى من التنظيم دون إضعاف الفعالية

◀ تمكين الوسطاء الداخليين مع تقليل المخاطر المرتبطة بدورهم

وبذلك، فإن مستقبل الوساطة في السياق الفلسطيني لا يتوقف على توسيع استخدامها، بل على إعادة تعريفها ضمن إطار أكثر اتساقاً، قادر على الاستجابة لتعقيد الواقع والعمل ضمنه، وليس تبسيطه أو تجاوزه

وهذا ما يجعل إعادة تأطير الوساطة ليس خياراً إصلاحياً ثانوياً، بل ضرورة سياسية مرتبطة بإدارة النزاع في سياق مستمر من الهشاشة وعدم الاستقرار.

الوساطة بين تسوية النزاعات
وبناء السلام في السياق الفلسطيني
إعادة تأطير قانوني-سياساتي في بيئة متأثرة بالنزاع

**A Policy Analysis of Mediation
in Fragile and Conflict-Affected Contexts**

إعداد وتقديم
د. محمد عودة